الأنباء
الجمعة 3 مارس 2017

الحكومة وجهت الوزير بالردّ على الأسئلة وسأقدم طلباً للتحقيق في تجاوزات الوزارة

الفضالة: أُبلغت بقبول مجلس الوزراء استقالة وكيل «الصحة»

يوسف الفضالة

قال النائب يوسف الفضالة إنه أبلغ بقبول مجلس الوزراء استقالة وكيل وزارة الصحة معتبرا إياها خطوة مقبولة يجب أن تتبعها خطوات أخرى من خلال التحقيق في التجاوزات.

وأكد الفضالة في تصريح صحافي في مجلس الأمة أن القضية لم تكن صراعا شخصيا مع أي من الأطراف الموجودة، مشيرا إلى أن قبول استقالة شخص يرتبط بشبهات فساد أو إحالته على التقاعد ليس حلا.

وأوضح أن المطلوب هو أن تتم محاسبة كل من تسبب في فساد بوزارة الصحة وساهم في ضياع الأموال العامة، مطالبا مجلس الوزراء باتخاذ خطواته لمحاسبة هؤلاء.

وشدد الفضالة على أن المواطن ينتظر محاسبة المخطئ وأن دور النواب لابد أن يصب في هذا الاتجاه، مبينا أنه من غير المقبول رؤية من تسببوا في ضياع الأموال العامة يغادرون وظائفهم من دون محاسبة.

وأضاف أنه سيقدم طلبا في الجلسة المقبلة لتكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في جميع تجاوزات وزارة الصحة، معتبرا أن ملف العلاج بالخارج من أبرز الملفات التي يجب أن تفتح للمتابعة والتدقيق.

واستغرب الفضالة طلب مجلس الوزراء ميزانية تعزيزية للعلاج بالخارج بقيمة 450 مليون دينار ليصبح إجمالي تكلفة العلاج بالخارج 617 مليون دينار.

وأكد أن هذا الطلب به شبهة دستورية وخاصة أنه يأتي في وقت تطالب فيه الحكومة المواطن بالتقشف وتتوجه لإلغاء الدعوم ورفع أسعار الخدمات على المواطنين.

ولفت الفضالة إلى أن استجواب رئيس الحكومة لم يقدم ولكنه سيبقى حريصا على محاسبة كل من ورد اسمه في هذا الملف، ولن يقبل بالعفو عن أناس أضاعوا المال العام وساهموا في فساد الوزارة.

ومن جهة أخرى قال الفضالة إن مجلس الوزراء وجه وزير الصحة بالرد على الأسئلة البرلمانية وأنه وصل إليه بالفعل بعض الإجابات وأنه في انتظار وصول الإجابات على بقية أسئلته للوزير.

الدمخي: مجلس الأمة لم يتأخر في إقرار التشريعات

د. عادل الدمخي

أكد النائب د.عادل الدمخي أن مجلس الأمة لم يتأخر في إقرار التشريعات، لافتا إلى أن إقرار القوانين ليس «سلق بيض» ويجب أن تأخذ حقها من النقاش في اللجان المختصة وفق الطرق اللائحية الصحيحة المتعارف عليها.

وقال الدمخي في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس إن العمل التشريعي الحقيقي يبدأ بعد شهرين أو ثلاثة من عمل المجلس، مضيفا أن السؤال يجب أن يوجه إلى الحكومة، فأين برنامج عملها ومشاريعها التي لم يقدم منها شيء حتى الآن؟ وأشار إلى أن 75٪ من قوانين المجلس السابق كانت مشاريع حكومية، متسائلا أين المشاريع التي أعلنت الحكومة تقديمها؟ وأين الدور الحقيقي للسلطة التنفيذية في مشاريع القوانين؟

وأضاف الدمخي ان دورنا كنواب في الإصلاح كبير ولا يقتصر على التشريع فقط، موضحا أن قرار العودة عن مقاطعة الانتخابات حدد اتجاهاتنا المتمثلة في التواصل مع المسؤولين وديا لحل المشاكل.

وذكر الدمخي أن النجاح في التوصل إلى حل ودي لبعض المشاكل مثل موضوع إبعاد السوريين، وكذلك القيد الأمني على شباب الحراك الذي يقوم وزير الداخلية بدور مشكور في التعامل معه، مؤكدا أن الكثير من القيود الأمنية غير المبررة ستتم إزالتها ورفعها. وقال إن دورنا كنواب في الإصلاح كبير ولا يقتصر فقط على التشريع، مؤكدا أن المجلس الحالي مارس دوره الرقابي الذي لم يقتصر على السؤال والاستجواب بل امتد إلى تشكيل لجان تحقيق في بعض القضايا.

وأكد الدمخي أن كل الوعود التي قطعناها للناخبين تم تقديم مقترحات بشأنها مثل تغيير نظام الصوت الواحد وإلغاء البصمة الوراثية وتغيير سن الحدث وتقليص الحبس الاحتياطي وقانون الجنسية وتعارض المصالح وقانون التأمينات، وجار دراستها في اللجان، ويبقى دور مكتب المجلس بإحالتها الى جدول الأعمال. ورأى الدمخي أن أكبر أنواع الإصلاح هو إقصاء فاسد وتعيين مصلح نظيف مكانه، مؤكدا أن البلد يحتاج أناسا نظيفة تخاف الله وتتقي الله في المال العام ولا تقبل الرشوة والهدية أثناء الوظيفة لأن هذه الهدية أثناء العمل بمنزلة الرشوة، وكذلك توزيع حيازات زراعية وأراض.

من جانب آخر، انتقد الدمخي تراجع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد الجبري عن صرف مكافأة بقيمة 300 دينار للتوعية وإلقاء الدروس في المساجد، مؤكدا أن هذا القرار سيؤدي إلى عزوف الكويتيين عن التعيين في هذه المناصب.

الحربش: التحقيق في عقود «عافية» والعلاج بالخارج

د. جمعان الحربش

تقرير التحقيق في وفاة النائب السابق فلاح الصواغ يفيد بأن وزارة الصحة امتنعت عن تقديم الوثائق

قال النائب د. جمعان الحربش إن طلب تشكيل لجنة تحقيق في عقود التأمين الصحي على المتقاعدين (عافية) وتعيين رؤساء المكاتب الخارجية وملف العلاج بالخارج سيتم تقديمه في الجلسة المقبلة من قبل عدد من النواب.

وأوضح الحربش في تصريح صحافي أن الملف الصحي متخم بالعديد من التجاوزات وأن هناك قيادات يتم التحقيق معها في النيابة العامة. وأضاف أن من أبرز التجاوزات التلاعب في ملف عقود التمريض بالصحة وتغيير شكل مستشفى العدان من دائري إلى مربع بتخفيض مالي يصل إلى 20 مليون دينار من دون تغيير قيمة العقد.

وأوضح الحربش أن عددا من نواب المجلس أعلنوا في بيان سابق دعم سمو رئيس مجلس الوزراء في حالة تقديم إجراءات إصلاحية تتعلق بملف وزارة الصحة، مشيرا في هذا الصدد إلى ورود معلومات أن الوزير قد مكن من استخدام أدواته.

وأشاد الحربش بالدور الإصلاحي لوزير الصحة لمواجهة تلك التجاوزات مطالبا كل الوزراء بأن يتحلوا بنفس إصلاحي وإعلاء المصلحة العامة.

وقال الحربش إنه فيما يخص التحقيق في وفاة النائب السابق فلاح الصواغ فإن تقرير اللجنة الصحية يفيد بأن وزارة الصحة امتنعت عن تقديم الوثائق.

وأشار إلى أنه سيطالب في الجلسة المقبلة بعودة التقرير إلى اللجنة لإلزام الوزارة باستكمال البيانات وتكليف اللجنة الصحية دراسة تقديم بلاغ جديد للتحقيق في وفاه النائب السابق فلاح الصواغ.

وجاء في نص طلب التحقيق ما يلي:

بسبب ما أثير على الساحة السياسية وما تناقلته الصحف اليومية من أخبار تجاوزات تتعلق بوزارة الصحة، وما شهدته الفترة الماضية من تفاقم ملف العلاج بالخارج وما أثير عن تجاوزات في عقود التمريض ومخالفات في المكاتب الصحية الخارجية، نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تكليف لجنة حماية المال العام التحقيق في التالي:

1 ـ تجاوزات العلاج في الخارج خلال الفترة من 1/1/2013 إلى 1/1/2017.

2 ـ التجاوزات المالية والإدارية المنسوبة للمكاتب الصحية التالية (ألمانيا ـ أميركا ـ لندن ـ فرنسا) في الخارج خلال السنوات الخمس الماضية، وهل تم الالتزام باللوائح والقوانين في تعيين رؤساء المكاتب الصحية السابقين والحاليين والمراقبين الماليين والإداريين.

3 ـ عقود التمريض وطرق وآلية التعاقد، وهل تم التعاقد عن طريق الوزارة أو شركات؟ ومدى صحة دفع المرضات مبالغ مالية للشركات التي قامت بالتعاقد ومدى صحة وجود شكوى من السفارة الهندية بشأن دفع مبالغ مالية من قبل المرضات للعمل بالكويت.

4 ـ مراحل ترسية عقد (عافية) الخاص بالمتقاعدين وهل تم اتباع الإجراءات القانونية وهل الكلفة التي تدفع مقابل التأمين هي كلفة عادلة ومناسبة مقارنة بمتوسط الأسعار المعمول بها والأمراض التي يشملها التأمين، وهل توجد جهة رقابية محايدة لمراقبة الفواتير والدورة المستندية للخدمات.

5 ـ مشروع مستشفى العدان الجديدة وهل تم اتباع الإجراءات الصحيحة في التصميم والإنشاء والترسية ومدى صحة تغيير التصميم دون تغيير في السعر والقيمة.

6 ـ عقد شركة Aetna اتنا، هل تم التوقيع من قبل الطرف المختص؟ وما صحة رفض د. خالد عبدالغني مدير المكتب الصحي توقيع العقد من الشركة؟ إذا كانت الإجابة نعم؟ فمن هو الطرف المسؤول الذي قام بتوقيع العقد؟ وما هي تكلفة هذا العقد على الدولة؟ وما هي بنوده؟ هل تم أخذ الموافقات الكاملة من ديوان المحاسبة عليه؟ وكم المبالغ التي دفعت؟ وهل التكلفة زادت أو قلت؟

ووقع على طلب التحقيق النواب رياض العدساني ومحمد هايف وأسامة الشاهين وخالد العتيبي وجمعان الحربش وعادل الدمخي ومبارك الحجرف ومحمد المطير وعبد الله فهاد ومحمد الحويلة ويوسف الفضالة.

الهرشاني: إعادة تدوير النفايات لتقليص التلوث

حمد الهرشاني

قدم النائب حمد الهرشاني اقتراحا برغبة جاء فيه ما يلي:

نتيجة لخطورة التخلص من النفايات سواء بالحرق أو دفنها مما ينتج عنه من أضرار كبيرة على صحة الإنسان وانبعاث غازات سامة مثل ثاني أكسيد الكربون وتعرية الغطاء النباتي ورفع لدرجة حرارة الأرض وانبعاث ملوثات غازية خطيرة على الصحة العامة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إعادة تدوير المخلفات والنفايات بما يؤدي إلى فوائد عديدة أهمها:

1 ـ تقليص التلوث البيئي وما يتبعه من تراجع الأمراض وتحسن صحة الإنسان.

2 ـ خفض الضغط على المواد الطبيعية بإبطاء معدلات استنزافها من استخدام النفايات في صناعة الورق.

3 ـ توفير فرص عمل، حيث تمر صناعة تدوير المخلفات بمراحل عديدة.

«الاحتياجات الخاصة»: عدم قانونية إعادة التقييم الطبي للإعاقات

مرزوق الخليفة

ناقشت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة امس قضية إعادة تقييم الإعاقات بناء على تكليف المجلس بحضور نائب مدير هيئة المعاقين وعدد من مسؤوليها.

وأكد رئيس اللجنة النائب مرزوق الخليفة إجماع أعضاء اللجنة على عدم قانونية اعادة التقييم الطبي للإعاقات وضرورة صرف المستحقات المتأخرة للمعاقين بأثر رجعي والتي تبلغ 8 ملايين دينار.

وأوضح أن اللجنة تسابق الزمن لإعداد تقريرها متضمنا توصيات تلزم الهيئة والوزارة بتطبيق ما يخص إعادة التقييم، وإعادة صرف المزايا المالية المتأخرة بأثر رجعي.

وبين أن هناك اجماعا بين أعضاء اللجنة على عدم قانونية إعادة التقييم الطبي للإعاقات لأن المادة 65 من قانون المعاقين تعطي الحق للهيئة فقط في إعادة النظر بالمزايا المالية كل 3 سنوات. وقال الخليفة إن أعضاء اللجنة لا يتفقون مع مسمى مدعي الإعاقة، وتدعم إحالة المزورين إلى النيابة العامة، على أن تشمل الإحالة من ساهم في التزوير عملا بنص المادة 25 من القانون 8 لسنة 2010.

وذكر أن المسؤولين في هيئة المعاقين اعترفوا بوجود أكثر من 8 ملايين دينار مستحقات مالية متأخرة للمعاقين، مشيرا إلى أنه في القريب العاجل سيتم الانتهاء من إنشاء المباني التي تخفف من الازدحام على ذوي الإعاقة.

وأكد الخليفة أن هيئة المعاقين ووزيرة الشؤون سيبقون تحت الرقابة البرلمانية فيما يخص المزايا المالية للمعاقين وأن أي إشارة لإعادة النظر فيها او تحويلها إلى خدمات فهذا أمر مرفوض جملة وتفصيلا.

وأشار إلى وجود مقترحات نيابية لتعديل القانون 8 لسنة 2010 وسندعو الجهات المعنية مثل التأمينات الاجتماعية والشؤون لمناقشتها في هذه التعديلات.

وطالب الخليفة ذوي الاحتياجات الخاصة بالتحلي بالصبر وسعة الصدر لأن مناقشة القوانين تأخذ وقتا حتى تخرج بشكل محكم، مؤكدا أنهم لن يروا إلا ما يرضيهم.

«العرائض» ناقشت شكاوى «كاسكو»

مبارك هيف الحجرف

سامح عبدالحفيظ

ناقشت لجنة العرائض والشكاوى اليوم الخميس الشكاوى بخصوص شركة كاسكو، وأجلت مناقشة الشكاوى المتعلقة بالخطوط الجوية الكويتية لعدم حضور الوزيرة هند الصبيح ومسؤولي المؤسسة.

وقال مقرر اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن أعضاء اللجنة وأصحاب الشكاوى أبدوا استياءهم من ضعف التمثيل الوظيفي لمؤسسة الخطوط الكويتية، وإن اللجنة رفضت نظر الشكاوى لحين حضور المسؤولين.

وشدد على أن اللجنة لن تقبل عدم حضور مسؤولي الجهات الحكومية أثناء مناقشة الشكاوى المتعلقة بالجهات التابعة لهم، مطالبا وزيرة الشؤون ورئيسة الخطوط الجوية بعدم تجاهل اجتماعات اللجنة.

وقال الحجرف: نحن هنا نمثل الأمة والشعب ولا نقبل أن يكون تمثيل الجهات الحكومية في اجتماعاتنا إلا على أعلى المستويات، مؤكدا أن اللجنة تخاطب الوزراء وكبار المسؤولين باعتبارهم المعنيين بنظر الشكاوى واتخاذ قرار بشأنها.

وأوضح أهمية عمل لجنة العرائض والشكاوى في ملامستها لهموم المواطنين والعمل على إيجاد حلول لقضاياهم، مطالبا المسؤولين عن الجهات الحكومية بأن يكونوا على قدر المسؤولية في التعامل مع الشكاوى والتظلمات على جهاتهم.

المرزوق رداً على العدساني: لجنة لاقتراح تعرفة جديدة للكهرباء لتفادي التأثير على أسعار السلع

رياض العدساني

أحال وزير الكهرباء والماء ووزير النفط عصام المرزوق الى مجلس الامة رده على سؤال النائب رياض العدساني حول تعرفة الكهرباء.

وجاء نص الرد كالتالي: بالاشارة الى كتابكم رقم KNA_02437_2017 بتاريخ 2017/1/29 المتضمن سؤال عضو مجلس الامة رياض العدساني، نورد الاجابة على النحو التالي:

بناء على ما جاء في القانون رقم 20 لسنة 2016 بتحديد الحد الاقصى لتعرفة وحدتي الكهرباء والماء وما ورد في المادة السابعة من لائحته التنفيذية، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وادارة الفتوى والتشريع لاعداد دراسة عن تعرفة وحدتي الكهرباء والماء التي سيتم العمل بها، وستتضمن دراسة اللجنة اقتراح التعرفة المناسبة التي تتفادى التأثير السلبي على اسعار السلع والخدمات، على ان ترفع اللجنة تقريرها النهائي لنا ليتم اصدار القرار الوزاري بالتعرفة التي سيتم العمل بها بعد العرض على مجلس الوزراء.

«الداخلية»: 20 أبريل آخر موعد للطعن في قيود الناخبين

أصدرت وزارة الداخلية بياناً في شأن عرض جداول الانتخاب جاء نصه: تعلن وزارة الداخلية للمواطنين بأن لجان قيد الناخبين في الجداول الانتخابية قد أنهت أعمالها عن شهر فبراير، وتعد الأعمال التي تمت في هذه الفترة ـ والتي تعرض بمقار اللجان حتى الخامس عشر من مارس وستنشر بالجريدة الرسمية أعمالا مؤقتة ـ يجوز للناخبين طلب تعديلها بالإضافة إليها أو الحذف منها، وذلك من خلال اطلاعهم عليها والتأكد من إدراج أسمائهم أو أسماء من يجب إدراجهم فيها، وكذلك للتأكد من حذف أسماء المتوفين، أو من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة، أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق أو من نقلوا موطنهم من الدائرة.

ويجوز لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يتقدم بطلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية في أيام العمل الرسمية في الفترة من 1 الى 20 مارس، وذلك إلى مقر اللجنة المختصة، وستقيد الطلبات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى إيصالات لمقدميها، والطلبات التي يجوز تقديمها للجنة في هذه الفترة يمكن أن تتناول ما يلي:

أولا: لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بها إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بشرط أن يقدم الدليل على توافر شروط الناخب فيه، وان الدائرة هي موطنه الانتخابي.

ثانيا: لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من ادرج بغير حق.

هذا وستقوم اللجان بالفصل في الطلبات المقدمة في هذا الشأن في موعد لا يجاوز الخامس من شهر أبريل 2017 وللجنة أن تسمع أقوال مقدم الطلب ومن قدم في شأنه الطلب، وان تجري ما تراه لازما من تحقيق وتحريات.

وستعرض قرارات اللجان الصادرة بالقبول أو الرفض بمقار اللجان ابتداء من اليوم السادس حتى اليوم الخامس عشر من شهر أبريل 2017، كما ستنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية لفتح المجال أمام المواطنين للطعن في قرارات اللجان في موعد أقصاه العشرين من شهر أبريل 2017، وستحال هذه الطعون فورا إلى المحكمة الكلية المختصة تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وتود الوزارة أن تنبه السادة الناخبين الكرام إلى أهمية تعاونهم في الاطلاع على الجداول الانتخابية خلال فترة عرضها في كل لجنة لممارسة حقهم وواجبهم في تنقية الجداول حتى تكون معبرة عن الواقع، والتقدم بطلبات الاعتراض ان وجدت على القيود والتي ستعتبر نهائية بالنسبة إلى كل اسم لم يتقدم أحد بالاعتراض عليه.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة العثمان الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

يوسف محمد العثمان

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون